



مركز الميزان لحقوق الإنسان

ورقة حقائق

حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة



2017

مقدمة:

تشهد الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة تدهوراً غير مسبوقاً بفعل الإجراءات الإسرائيلية غير الإنسانية، والإجراءات التي تقوم بها السلطات الفلسطينية المدفوعة بالانقسام، حيث بدأ الحصار الإسرائيلي يجر على السكان عواقب أشد خطورة من أي وقت مضى. وأفضت الأزمات القصدية وفرض العقوبات الجماعية، وأزمة التيار الكهربائي المتواصلة إلى تغييرات هيكلية وعميقة في مستوى الخدمات الضرورية التي خلقت واقعاً كارثياً، وضاعفت من معاناة السكان المدنيين. وتشهد أوضاع المرضى تدهوراً خطيراً جراء القيود المفروضة على حريتهم في الوصول إلى المستشفيات خارج قطاع غزة، وضعف إمكانيات قطاع الصحة في غزة وعدم قدرته على التعامل مع كثير من الحالات ولاسيما تلك المصابة بأمراض خطيرة كالسرطان وغيره.

وتشير الوقائع إلى أن الحصار الإسرائيلي وما يتعرض له المدنيون من انتهاكات جسمية طالت مختلف حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يعتبر الأسوأ والأقسى بعد عشر سنوات من الخنق الاقتصادي والاجتماعي، وأفضى إلى تراجع حالة حقوق الإنسان، وانعكست هذه الإجراءات الإسرائيلية التي تشكل مخالفة واضحة وصريحة لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على مؤشرات الأوضاع الإنسانية حيث لا تزال الحالة المزرية مستمرة في قطاع غزة.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل شكّلت أزمة التيار الكهربائي التي تفاقمت من جديد تحدياً إضافياً خاصة في ظل غياب خطط حكومية من شأنها أن تعالج الأزمة جذرياً، واستمرار التهديد بوقف معظم الخدمات الأساسية والضرورية للسكان. ومن جهة أخرى جاءت الإجراءات الإدارية التي نفذتها حكومة الوفاق الوطني بحق الموظفين المدنيين والعسكريين والخصومات بنسبة تتراوح ما بين (30-50%) من الراتب بدءاً من راتب شهر مارس (2017م) لتشكل حلقة إضافية في سياق الأزمات، التي يتعرض لها سكان القطاع. وأصابته ارتدادات هذه الأزمات مكونات البيئة العامة، مما أدى إلى ارتفاع مستوى البطالة والفقر، وتراجع مستويات المعيشة. ومما يثير المخاوف بشكل خاص احتمال انتشار الأمراض التي تعود أسبابها إلى سوء التغذية لاسيما في صفوف الأطفال. وفي الوقت نفسه تأثرت العلاقات الاجتماعية والإحساس بالأمن الشخصي خاصة على خلفية تكرار جرائم السرقة، والقتل.

تسلط الورقة الضوء على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة خاصة في ظل استمرار الأزمات المتعمدة كالحصار، وأزمة التيار الكهربائي، وأزمة خصومات الراتب التي طالت موظفي القطاع العام في قطاع غزة، التي أدت إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية والأوضاع المعيشية للسكان.

تجدر الإشارة إلى أن مركز الميزان لحقوق الإنسان يعكف على رصد انتهاكات حقوق الإنسان، ويولي اهتماماً خاصاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعتبر احترامها وضمّان تمتع المواطنين بها واجباً أصيلاً على السلطات والحكومات، ويشكل تشخيص وتحليل الحالة السائدة الخطوة الأولى على هذا الصعيد سعياً إلى تذكير ودفْع الأطراف المعنية للاضطلاع بمسؤولياتها وتنفيذ التزاماتها القانونية.

ولتحقيق هذا الغرض، تظهر هذه الورقة أثر الاحتلال والانقسام على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة في ظل استمرار الأزمات المتعمدة والتي منها الحصار، وأزمة التيار الكهربائي، وأزمة خصومات الراتب التي طالت موظفي القطاع العام في قطاع غزة حيث تراجعت المؤشرات الاقتصادية والأوضاع المعيشية للسكان.

أولاً- أزمة الحصار وواقع القطاعات الاقتصادية:

- انعكست سياسة الحصار والسيطرة على المنافذ والمعابر سلباً على الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة جراء عرقلة مرور المواد الضرورية من المواد الخام، ومواد إعادة الإعمار، وتحديد الكميات الواردة من الوقود وغاز الطهي.
- تراجع القطاع الصناعي بشكل ملحوظ، ووفقاً لبيانات حديثة أصدرتها سلطة النقد الفلسطينية فقد ظلت مؤشرات جميع



الأنشطة الصناعية (باستثناء صناعة الغذاء) في المنطقة السالبة للشهر الثاني على التوالي، لدورة الاعمال لشهر نيسان (2017م)، إضافة إلى أن المؤشر الكلي ظل يراوح في المنطقة السالبة منذ أكثر من ثلاث سنوات، وهو

- ما يعكس استمراراً للأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في القطاع⁽¹⁾.
- ارتفعت معدلات البطالة وبلغت مرحلةً هي الأشد سوءاً، واستمر المؤشر الكلي للقطاعات الاقتصادية ليرواح في المنطقة السالبة. كما وانخفض مستوى الإنفاق حيث أشار أصحاب المنشآت إلى تدهور حجم المبيعات وتراكم المخزون، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو، وعدم قدرة القطاعات الاقتصادية على امتصاص الأيدي العاملة المتزايدة، وحرمان العمال منذ عدة سنوات من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، حيث بلغت معدلات البطالة في قطاع غزة (41.7%)⁽²⁾.
 - تُعدّ مشكلة ومعاونة الخريجين هي السمة الرئيسية ضمن مؤشرات البطالة المرتفعة في قطاع غزة، حيث إن هناك ارتفاعاً كبيراً في أعداد العاطلين عن العمل، وبلغ عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد خلال عام (2016/2015م)⁽³⁾ في قطاع غزة (21508) خريج منهم (11601) ذكور، و(9907) إناث، وتفاقت هذه المشكلة في ظل غياب الاستراتيجيات الحكومية للتخفيف من أزمة الخريجين.

1 سلطة النقد الفلسطينية، مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال- نيسان 2017م، تاريخ الاطلاع (25، إبريل، 2017م)، الموقع: <https://goo.gl/92U8H3>

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017. فلسطين في أرقام 2016. رام الله- فلسطين.

³ وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة للعام الدراسي 2017/2016م. (ديسمبر، 2016م)، غزة.

- قُدرت نسبة الفقر⁽⁴⁾ بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري ب (38.8%) في قطاع غزة⁽⁵⁾. وتراجعت إمكانيات وخيارات الأسر وقدرتها على توفير المأكل، والملبس والسكن والعناية الطبية. وتدهورت الأوضاع المعيشية بشكل لم يسبق له مثيل.
- تسببت القيود المفروضة على دخول مواد البناء، وتحديد الكميات الواردة واللازمة للإعمار (الإسمنت، والخرسانة، والحديد) بالإضافة إلى منع دخول مستلزمات الأعمال من معدات وآلات ثقيلة، وفشل آلية الأمم المتحدة لإعمار غزة، في تراجع



مستوى المعيشة وحرمان السكان من الحق في المأوى المناسب، وتجدر الإشارة أيضاً أن البطء وعدم تنفيذ المشاريع حال دون قدرة قطاع المقاولات والإنشاءات على إحداث نقلة نوعية في النشاط الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة. ووفقاً لوزارة الأشغال العامة والإسكان فقد قدرت احتياج القطاع ب (90.000) وحدة سكنية لمعادلة النمو الديموغرافي، حيث يحتاج القطاع سنوياً إلى (14.000) وحدة سنوياً، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية التي تم إنجازها بعد ثلاثين شهر من بدء عملية إعادة الإعمار حوالي (5500) وحدة سكنية من أصل (13.000) وحدة سكنية مطلوب إعادة إعمارها، بواقع (42%). وأشارت الوزارة إلى أنه يوجد تمويل لإنشاء (3000) وحدة سكنية إضافية⁽⁶⁾.

- تزايدت عزلة قطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية، وعن محيطه الخارجي، ولم يسمح للسكان بحرية الحركة والتنقل واجتياز المعابر إلا وفق تصاريح تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وهو أمر غاية في الصعوبة والقاعدة العامة رفض استصدار التصاريح بينما الاستثناء حصول الفلسطيني عليه. وشهدت السنوات الماضية انخفاض ملحوظ في أعداد المسموح لهم باجتياز المعبر خاصة فئة التجار والمرضى والطلبة. وفي السياق نفسه أشارت منظمة الصحة العالمية إلى القيود المفروضة على العاملين في القطاع الصحي بشكل عام وليس فقط الموظفين في المؤسسات المحلية، وأعلنت أنها في شهر ديسمبر (2016م) قدمت (11) طلباً للحصول على تصاريح للعاملين في المجال الصحي، وقد تمت الموافقة على (3) طلبات فقط. والطلبات هي عبارة عن (8) خاصة بالعاملين في منظمة الصحة العالمية للخروج من غزة، - (2)

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2011. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية الإنفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011 فلسطين، (حزيران/يونيو، 2012)، رام الله- فلسطين.

5 نسبة الفقر بناء على مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2011. لقد طرأ تغيرات وتطورات على الصعيد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يشير إلى أن مستويات الفقر أعلى بكثير من هذه النسبة، الأمر الذي تعززه معلومات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التي تشير إلى أن نحو 80% من السكان يعتمدون في غذائهم على مساعداتهم.

6. ناجي، سرحان، وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان، قابله عبر الهاتف: باسم أبو جري، بتاريخ (27 ابريل 2017م)

حصلوا على تصاريح، و(6) طلبات لازالت عالقة. بينما (3) طلبات كانت خاصة بموظفي شركات طبية (يحملون هوية القدس) لدخول غزة، وقد تمت الموافقة على طلب واحد وتم رفض طلبين⁽⁷⁾.

- في ظل صعوبة الأوضاع الحالية باتت أخبار معبر رفح تسترعي اهتمام سكان القطاع الراغبين بالسفر بغرض الدراسة والعلاج والعمل، كونه يشكل ممراً آمناً.
- تراجع مستوى جودة الخدمات التعليمية والصحية، وتعذر بناء مباني مدرسية جديدة أو فصول دراسية جديدة، حيث بلغ عدد الأبنية المدرسية الحكومية والتابعة (للأونروا)، والخاصة في قطاع غزة (497) مبنى، بواقع (714) مدرسة، وارتفعت معدلات الكثافة الصفية في المدارس وبلغت (37.84)⁽⁸⁾، كما تشهد الخدمات الصحية تدهوراً كبيراً، ويترافق ذلك مع إجراءات تتخذها قوات الاحتلال الإسرائيلي وفرض القيود المشددة على حرية المرضى في الوصول إلى المستشفيات خارج قطاع غزة لتلقي الرعاية الصحية المناسبة.

ثانياً - أزمة التيار الكهربائي:

لم تتوقف معاناة سكان القطاع على تداعيات أزمة الحصار وما خلفته من تدهور في القطاعات الاقتصادية، بل ساهم النقص الشديد في امدادات الكهرباء في تراجع مستويات المعيشة. وبرزت أزمة الكهرباء من جديد لتلقي بظلالها على مجمل الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، بعدما أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية بغزة بتاريخ 16/أبريل 2017 عن توقف توليد الكهرباء في محطة توليد كهرباء غزة جراء نفاذ الوقود. وعلى إثر ذلك شهدت خدمة توصيل التيار الكهربائي تدهوراً شديداً حيث لا تتعدى ساعات الوصل في اليوم الواحد (4) ساعات، وفي أحسن الأحوال تصبح (6) ساعات فقط، وهذا يعتمد على استمرارية تغذية مدينة رفح من الخطوط المصرية التي تتعرض للأعطال وأعمال الصيانة المتكررة. وطالت الأزمة قطاع الخدمات، إضافة إلى القطاع الصناعي وتوقف خطوط الإنتاج في المصانع، وانخفاض إنتاجية المنشآت الصناعية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المنتج وضعف قدرته التنافسية. واستمرار الأزمة خلق تهديداً حقيقياً للخدمات الآتية:

خدمة مياه الشرب والصرف الصحي:

- تزايدت أزمة الحصول على مياه الشرب حيث يصل عدد آبار المياه في قطاع غزة إلى حوالي (200) بئر، تديرها البلديات والمجالس البلدية، وتعتمد ما نسبته (90%) من هذه الآبار على التيار الكهربائي لضخ المياه للسكان، وجراء هذه الأزمة انخفضت حصة الفرد اليومية من المياه من (80) لتراً إلى (40) لتراً، بينما توصي منظمة الصحة العالمية ألا تقل عن (150) لتراً⁽⁹⁾.
- أكدت سلطة مياه بلديات الساحل بأن تجدد استمرار انقطاع التيار الكهربائي سيؤدي إلى تخفيض عمل العديد من آبار المياه ومحطات ضخ المياه إلى (60%)، ومحطات التحلية إلى (80%) من طاقتها، وشلل في القدرة على تجميع وضخ

7 World Health Organization, occupied Palestinian territory, Summary: December 2016, Health Access for Referral Patients from the Gaza strip. <https://goo.gl/Qgnlfx>

⁸ وزارة التربية والتعليم العالي، مرجع سابق.

⁹ انظر: تقرير حول واقع أزمة الكهرباء وانعكاساتها على حالة حقوق الانسان في قطاع غزة - مركز الميزان لحقوق الانسان.

ومعالجة مياه الصرف الصحي، في ظل الحاجة إلى (000,400) لتر من الوقود شهرياً، وعدم القدرة على معالجة مياه الصرف الصحي سيؤدي إلى ضخ حوالي (110,0000) متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البحر بشكل مباشر، مما يندرج بمشاكل صحية وبيئية، وحرمان المواطنين من المتنفس الوحيد، ومنع الاصطياف على شاطئ البحر⁽¹⁰⁾.

الخدمات الصحية.

- تتهدد أزمة انقطاع التيار الكهربائي الخدمات الصحية في (13) مستشفى حكومي، و(54) مركزاً للرعاية الأولية، إضافة إلى المجمع الإداري الرئيس لوزارة الصحة، والمرافق الإدارية الأخرى التي تضم (19) إدارة ووحدة، لها علاقة مباشرة بخدمة (1.2) مليون زائر سنوياً⁽¹¹⁾.
- يقدر عدد الأجهزة الطبية المهددة بالتوقف حال استمرت الأزمة بحوالي (115) جهازاً غسيل كلوي، ينتفع منه حوالي (620) مريضاً بالفشل الكلوي في قطاع غزة، إضافة إلى حوالي (45) غرفة عمليات جراحية، من بينها (11) غرفة عمليات ولادة قيصرية. وعدد (113) حضانة للأطفال الخدج (غير مكتملي النمو)، وأقسام عناية القلب المفتوح، وقسرة القلب، وأقسام علاج الأورام منها أجهزة التصوير بالأشعة⁽¹²⁾.
- العمليات الطبية المهددة تقدر بنحو (250) عملية جراحية تنفذ يومياً، حيث يرقد حوالي (100) مريض في أقسام العناية المركزة ما بين مسنين، إضافة إلى (5) بنوك للدم. والخطر أيضاً يطال تطعيمات الأطفال المحفوظة في الثلاجات⁽¹³⁾.
- أعلنت مستشفى الرنتيسي بغزة، وهو المستشفى الوحيد الذي يقدم خدمات طبية للأطفال - أن (29) طفلاً معرضون للخطر، وهم يقعون خلف ماكينات (الدليزة)، لإجراء عمليات غسيل الكلوي، حيث يستقبل القسم يومياً (10) مرضى، بواقع (60) غسلة أسبوعياً⁽¹⁵⁾. هذا بالإضافة إلى عمليات غسيل الحالات الطارئة، واستمرار أزمة التيار الكهربائي تهدد حياتهم، خاصة في ظل شح المخزون الاستراتيجي⁽¹⁶⁾ للمستشفيات من السولار. كما اضطرت المستشفى إلى تقليص بعض الخدمات الصحية بالمستشفى كالعلاجات الخارجية والمختبر والأشعة وأقسام أخرى، ويقصر العمل على الأقسام الحساسة والمهمة مثل غسيل الكلوي.
- تقوم وزارة الصحة بتشغيل وإدارة الأنشطة والعمليات في المراكز الصحية من خلال المولدات وهي تحتاج إلى حوالي (420.000) لتر من السولار شهرياً، في حال انقطاع التيار الكهربائي لمدة (8) ساعات يومياً، أما في حال ارتفعت مدة

10 مصلحة مياه بلديات الساحل، (2017م، 23 إبريل)، مصلحة مياه بلديات الساحل تحذر من خطوة أزمة الكهرباء على خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، (25)،

إبريل، 2017م)، الموقع: <https://goo.gl/EZbvvy>

11 الحاج، عبد الطيف، مدير عام المستشفيات في وزارة الصحة، قابله عبر الهاتف: باسم أبو جري، بتاريخ: (27، إبريل، 2017).

12 المرجع السابق.

13 انظر: تقرير حول واقع أزمة الكهرباء وانعكاساتها على حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة- مركز الميزان لحقوق الإنسان.

15 زارة الصحة الفلسطينية، في ظل استمرار أزمة نقص السولار .. 29 طفل مريض فشل كلوي في م. الرنتيسي ينتظرون مصير الطفلة مرح دياب، تم الاطلاع (26، إبريل، 2017م)،

الموقع: <https://goo.gl/Z1Vz2l>

16 وزارة الصحة الفلسطينية، م. الرنتيسي للأطفال يطلق مناشدة عاجلة لتوفير الوقود اللازم لاستمرار تقديم الخدمة الصحية في أقسامه الحيوية، تم الاطلاع (26، إبريل، 2017م)،

الموقع: <https://goo.gl/WAoY5q>

انقطاع التيار إلى (12) ساعة فحتاج لكميات إضافية من السولار. وأكد الدكتور عبد اللطيف الحاج مدير عام المستشفيات أن هناك خطراً حقيقياً يهدد المرضى بسبب بدء نفاذ كميات الوقود، وستضطر الوزارة في المرحلة الأولى لإغلاق بعض المستشفيات وتوجيه المرضى إلى المستشفيات وسط المناطق السكنية، وفي المرحلة الثانية ستضطر لإغلاق بعض الأقسام داخل هذه المستشفيات وفق نظام الأولويات.

الإنتاج الغذائي وصلاحيته:

- تؤثر أزمة التيار الكهربائي على ضمان سلامة الأغذية وجودتها ويؤدي إلى تلف الخضروات واللحوم الطازجة، والمنتجات الغذائية المصنعة، والألبان والحليب؛ نتيجة توقف أجهزة التبريد، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة. كما تكبد أصحاب المحلات الغذائية تكاليف إضافية نتيجة شراء الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية بهدف تشغيل أجهزة التبريد مما ضاعف من التكاليف، كما أتلفت كميات كبيرة من المواد الغذائية في المنازل وفي محال بيع المواد الغذائية جراء استمرار انقطاع التيار الكهربائي.

الخدمات التعليمية:

- تشكل أزمة التيار الكهربائي تحدياً حقيقياً أمام سير الخدمات التعليمية، ويتعذر على المؤسسات التعليمية تقديم خدماتها بالشكل المناسب، ويحد من قدرة الطلبة على مراجعة دروسهم في منازلهم. وتجدر الإشارة وأن الأزمة الجديدة تترافق مع اقتراب موعد الامتحانات ولاسيما امتحانات الثانوية العامة، حيث بلغ عدد الطلبة في محافظات غزة (234892) طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و(249672) طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث، و(18139) طالب وطالبة في المدارس الخاصة⁽¹⁷⁾.

- توجد مدارس لا تدخلها الشمس بسبب المباني السكنية العالية المحيطة بها، فحتاج لتشغيل الإنارة، وفي ظل الانقطاع المتكرر للتيار، وعدم وجود مولدات كهربائية؛ يخيم على الفصول الدراسية في هذه المدارس الظلام وانعدام الرؤية الواضحة. ويقدر عدد المولدات الكهربائية في الأبنية المدرسية الحكومية بحوالي (100) مولد، وهي تحتاج باستمرار للوقود ويتعطل عدد منها باستمرار، فيما لا يتجاوز عدد المدارس التي تعمل على الطاقة الشمسية (25) مدرسة⁽¹⁸⁾.

- يواجه الطلبة في المدارس ظروفاً بيئية وصحية صعبة وخطيرة، جراء تعذر وصول المياه إلى الخزانات العلوية بالمدارس في ظل انقطاع التيار الكهربائي المتكرر وصعوبة توفير المياه المستخدمة للتنظيف في دورات المياه، ويخشى من تراكم النفايات والقمامة في دورات المياه والمراحيض والفصول والمرات والمختبرات العلمية جراء أزمة التيار الكهربائي، وانتشار الأمراض بين صفوف الطلبة.

17 المرجع السابق.

18 انظر: تقرير حول واقع أزمة الكهرباء وانعكاساتها على حالة حقوق الانسان في قطاع غزة-مركز الميزان لحقوق الانسان.

ثالثاً- أزمة خصومات الرواتب التي طالت موظفي القطاع العام في قطاع غزة:

- نفذت حكومة الوفاق الوطني بحق الموظفين المدنيين والعسكريين في قطاع غزة خصومات مالية تتراوح ما بين (30-50%) من رواتب موظفيها بدءاً من راتب شهر مارس (2017م)، وخلف قرار الخصومات تداعيات خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن غالبية الموظفين لديهم التزامات مالية وقروض مصرفية (بنكية)، مما يحد من قدرة الموظفين على الوفاء بالتزاماتهم المالية، كما سينعكس بشكل خطير على حياة الموظفين وأسرههم بشكل خاص وعلى الأنشطة الاقتصادية ودورة رأس المال في قطاع غزة بشكل عام.
- أشار المختصون إلى أن القرار له تداعيات خطيرة أهمها انخفاض القوة الشرائية في قطاع غزة وبالتالي تأزم المؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها، حيث إن المنشآت الصغيرة أول من يشعر بالأزمة، أيضاً فإن الأزمة تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر وانخفاض الاستثمار، وبالتالي زيادة معاناة المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة.
- تأثرت شركات بيع الأجهزة الالكترونية العاملة بنظام التقسيط بشكل كبير، حيث ارتفعت أعداد الشيكات الراجعة وبلغت نسبتها حوالي (50%) من مجمل الشيكات. كما انخفضت المبيعات بنسبة لا تقل عن (50%)، وأمام هذه التطورات أصبحت الشركات أمام خيارات وقرارات صعبة منها تقليص المرتبات الشهرية للعاملين، وتسريح بعضهم من العمل⁽¹⁹⁾.
- واجهت المحلات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر (البقالة) اهتزازات مالية كبيرة، كونها تعتمد بشكل كبير في أنشطتها اليومية على التحصيلات النقدية المستحقة على الزبائن، حيث بلغ ما نسبته (80%) من الزبائن لم يستطيعوا سداد الديون المستحقة.
- منحت المؤسسات التجارية الزبائن مساحة من الوقت لتسديد الالتزامات المستحقة عليهم، وحال استمرت الأزمة على هذا النحو لعدة أشهر وفي ظل عدم قدرتها على تحصيل مستحقاتها من الزبائن ستضطر إلى خيار اللجوء إلى الشرطة لتحصيل المستحقات المالية، مما يندر بآثار اجتماعية⁽²⁰⁾.

¹⁹ مقابلات ميدانية أجراها باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان مع عدد من أصحاب المحال والمنشآت في قطاع غزة.

²⁰ المرجع السابق.

الخلاصة:

مركز الميزان لحقوق الإنسان، وأمام استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة وعدم الوضوح، فإنه يعبر عن قلقه الشديد من تدهور الأوضاع الإنسانية خاصة وأن الأزمات تترافق مع تهديدات قوات الاحتلال الإسرائيلي لسكان القطاع، وتهديدات إضافية من جانب حكومة الوفاق الوطني ونيتها باتخاذ إجراءات إدارية تتعلق بالموظفين والخدمات بالقطاع الحكومي العام في قطاع غزة، الأمر الذي يثير حالة من القلق في أوساط السكان، أثرت على جوهر حياة المواطنين، ورفع وتيرة الاحتقان بصورة لم يشهدها سكان القطاع من قبل.

ومركز الميزان إذ يجدد تأكيده على مسؤولية سلطات الاحتلال الأساسية عن حياة السكان في قطاع ورفع الحصار فوراً وتمكين عجلة التنمية من الدوران، فإنه يشدد على أن فشل السلطات المحلية في إدارة الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها لحياة السكان يلزم سلطات الاحتلال بالتدخل لتزويد كافة القطاعات بما تحتاجه، لأنها هي السلطة القائمة بالاحتلال وهي من يتحمل المسؤولية عن تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

كما يشدد مركز الميزان على مسؤولية السلطات المحلية، وفي هذا الصدد فإن المركز يكرر دعواته المتلاحقة لأطراف الانقسام الفلسطيني بوضع حد له واستعادة الوحدة والعمل على تحسين حياة السكان، وفي كل الأحوال فإن المركز يطالب بضرورة وقف المناكفات السياسية التي تمس بمستوى حياة السكان ومصادر رزقهم وحررياتهم وحقوقهم الأساسية، والعمل على إيجاد حلول عملية لأزمة الكهرباء وضرورة تجنب القطاعات الحيوية والسكان ومصادر عيشهم الخلافات السياسية. كما يطالب بالعمل من أجل تقادي وقوع كارثة إنسانية في قطاع غزة جراء استمرار توقف المحطة عن توليد الكهرباء وتفاقم تدهور مستوى الخدمات في مجالي معالجة المياه والصرف الصحي.

كما يطالب المركز، المجتمع الدولي تحمل التزاماته القانونية والاخلاقية، والعمل على رفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة وتقديم مساعدات فاعلة من شأنها أن تعيد ترميم البنية التحتية للاقتصاد الوطني بما يضمن خلق فرص عمل تستوعب عشرات آلاف العاطلين عن العمل كسبيل للحد من تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.

ويشدد مركز الميزان على إن استمرار تحلل المجتمع الدولي من التزاماته القانونية تجاه السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يسهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وعليه فإن مركز الميزان يطالب المجتمع الدولي بالقيام بواجبه القانوني تجاه رفع الحصار وملاحقة كل من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب، كخطوة أولى نحو الوفاء بالتزاماته وتقديم كل أشكال المساعدة المادية والفنية لدولة فلسطين بما في ذلك تشجيع الحكومة على تبني سياسات تراعي مصالح الفقراء والمهمشين، كسبيل للحد من تدهور الأوضاع الإنسانية وارتفاع أعداد الفقراء في قطاع غزة.